ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

التحولات السياسية ومعضلة الامن الانساني بدول المغرب العربي بعد 2011 (تونس، الجزائر، المغرب)

Political transformations and the human security dilemma in the Maghreb countries after 2011 (Tunisia, Algeria, Morocco)

العيد ذويب*
جامعة عمار ثليجي الاغواط - الجزائر
Douib2006@gmail.com

تاريخ إرسال المقال:2021/06/04. تاريخ قبول المقال: 2021/06/13 تاريخ نشر المقال2021/09/01

ملخص:

يعد الأمن من أعقد القضايا واكثرها حساسية وغموض خاصة بعد أن تم توسيعه ليشمل عدة قضايا وقطاعات تمس الحياة اليومية للأفراد غير تلك المتعلقة بالجانب العسكري أو المجال الحدودي للدول، والتي من شأنها نشر الخوف والجوع. لذا انتشرت في الوسط الدولي دعوة إلى اتخاذ الفرد كوحدة تحليل مكان الدولة لفهم القضايا الأساسية ورسم السياسيات، وتأتي هذه الدراسة في محاولة من الباحث لدراسة معضلة الامن الانساني بدول المغرب العربي خاصة بعد التحولات التي شهدتها المنطقة جراء الحراك الشعبي.

الكلمات المفتاحية: الامن، الامن الانساني، الحراك الشعبي، التنمية، المشاركة السياسية.

Abstract:

Security has been considered as a human requirement since time immemorial. It is one of the most complex, sensitive and ambiguous issues, especially after it was expanded to include several issues and sectors affecting individuals daily life; besides to those related to the military aspect or the border sphere of countries that would spread fear and hunger. Therefore, a call has spread in the international community to take the individual as a unit of analyzing

instead the state to understand the basic issues and draw up policies. This study comes in an attempt by the researcher to study the human security dilemma in the Maghreb countries, especially after the transformations that the region witnessed as a result of the popular movement by the end of 2010.

key words: Security, human security, popular movement, development, and political participation

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

مقدمة:

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتشخيص واقع الامن الانساني بالدول المغاربية بعد فترة عاشت فيها الدول المغاربية مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث شهدت المنطقة بحلول سنة 2011، عددت من التطورات على جميع الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية...، أدت في مجملها إلى إحداث جملة من التغيرات، نتج عنها إعادة توزيع الادوار والمهام ، في محاولة لإنشاء علاقة جديدة تحافظ على التوازن بين الدولة والمجتمع.

الامر الذي يثير في الاذهان انعكاس هذه التحولات على المسألة الامنية ككل بالبلدان المغاربية من ناحية، وعلى معضلة الأمن الانساني الذي يركز على الفرد بدلا من الدولة نتيجة لتزايد نطاق الانتهاكات اليومية لحقوق الفرد الذي لم يعد آمناً حتى في دولته من أخرى. إذ أصبح الأمن لا يعني ضمان استقرار مؤسسات الدولة فقط بل المحافظة على التجانس المجتمعي للدولة وضمان أمن مواطنيها بصفتهم الأكثر تأثراً بالانعكاسات السلبية للتحولات داخل المجتمعات، خاصة في ظل ما تعانيه هذه الأخيرة من تحرر غير مكتمل تنتابه تجاذبات سياسية بين النخب القديمة والجديدة, نجم عنها اهتزاز الثقة في الفاعلين السياسيين.

وهو ما جلب الانتباه لواقع الامن الانساني بالدول المغاربية في ظل ما تعرفه من تحولات متزامنة أصبح خلالها الوضع داخل الدول المغاربية أكثر جدلا، ما طرح في الأذهان التساؤل حول القضايا المرتبطة بالأمن الإنساني، كحقوق الإنسان، الديمقراطية، علاقة الدولة بالمجتمع، وقدرة النظام السياسي على توزيع القيم ... إلخ. لذا تتمحور الدراسة حول التساؤل الآتي:

ما هي رهانات الامن الانساني بالدول المغاربية في ظل التحولات السياسية الحاصلة؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد أهم القضايا المغاربية ألا وهي الامن الانساني الذي يعني أن الامن لا يكمن في إدراك مفهومه ومعناه فقط. بل يجب تعدي ذلك لإدراك حدوده ذات البعد الإنساني. ولمعالجة هذا الاشكال المطروح إرتئينا أن نستعين بكل من المنهج الوصفي والمنهج المقارن، ومقاربة الامن الانساني. وذلك من خلال التطرق إلى النقاط الاتية:

المبحث الاول: تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة.

المبحث الثاني: الأمن الإنساني ومطالب الحراك الشعبي بالدول المغاربية.

المبحث الثالث: حقيقة الأمن الإنساني بالدول المغاربية بعد 2011.

المبحث الرابع: مستقبل الأمن الإنساني بدول المغرب العربي.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

المبحث الأول: تحديد المفاهيم الاساسية للدراسة.

لا يخفى على أحد أنه في مجال العلوم السياسية يمثل موضوع تحديد المفاهيم والمصطلحات ومحاولة إعطاء تعريف لها دورا مهما، خاصة أن تلك المفاهيم تخضع لقانون التطور والتغير والتأثير المتبادل. لهذا نحاول في البداية توضيح المفاهيم المتعلقة بدراستنا. من خلال ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الاول: مفهوم الامن

يعد الأمن من الظواهر التي لازمت الانسان في حياته اليومية مصطلح الأمن مشتق من الكلمة اللاتينية الأصل **"securus"** والتي تتكون من شقين **"se"** وتعني بدون و**"curus"** وتعني عدم الارتياح.[1] إذا فهو نقيض الخوف وغياب الشعور بالتهديد وانتفاء الإحساس بالخطر، كما أنه يعد مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات، إذ يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل والتماسك الاجتماعي والتكافل وحماية المصالح والقيم الجماعية ضد التهديدات الخارجية.[2]

وبما أن الأمن هو مسألة تتعلق بالإحساس والشعور والإدراك الانساني للمخاطر فهو يقتضي إبداء أحسن إدراك للتهديدات ومصدرها ودرجة خطورتها وما تهدده من قيم أو مصالح ونوع تلك التهديدات، هذه كلها متطلبات قد لا يتيسر توافرها أو توفر معلومات بشأنها، تمكن من امتلاك حسن الإدراك ومن ثم تأمين المصالح أو القيم على النحو الذي يشعر بحالة الأمن.[3] لذا يعده الكثير من المفكرين والأكاديميين من المفاهيم التي تتميز بالغموض، وبأنه مفهوم يفتقد إلى تعريف جامع أو مفهوم دقيق صريح متفق عليه. وهو ما يمكن أن نلمسه في اختلاف تعاريف مصطلح الأمن في حد ذاته، ولعل من أبرز هذه التعاريف نذكر:

1. يرى "**هيثم الكيلاني**" أن الأمن أصبح من أساسيات البيئة الأمنية التي تقوم على ثلاثة دعائم رئيسية: القوة المسلحة، التنمية، الانسان. ويذهب "علي الدين هلال" بالقول أن الأمن ليس مجرد قضية عسكرية، لكنه مسألة متعدد العوامل والأبعاد تختلط فيه السياسة والاقتصاد والجغرافية، بالعسكرية والوضع الاجتماعي بقوة الدولة والنظام السياسي بالاستراتيجية، فالأمن له مفهومه الشامل والتهديد متكامل داخلي وخارجي.[4]

1 Czesław Mesjasz, Security as an analytical concept. Paper presented at the 5th Pan-European conference on International Relations, in The Hague, 9-11 September 2004, p 4.

2 علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي في العقد القادم. منتدى الفكر العربي، عمان، 1986، ص 21.

3 مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و العالمي، المركز الدولي للدراسات، 2005، ص 8.

4 نجدت صبر ئاكرة يى، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية. دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان ، د ت ن،ص 45.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

2. أما "**كينث والتز**" يرى أن الأمن ليس تلك المهام أو السياسات التي تنوط بها الدول وليس الدفاع ضد أي عدوان خارجي. بل هو الحفاظ على الفرص المتاحة والمؤكدة لضمان البقاء على قيد الحياة في ظل ما سماه الضمانات الأمنية الحاسمة.[1]

3. في حين يرى "**روبرت مكنمارا** " وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن" أن الأمن يعني التطور والتنمية، سواءً منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل توفر حماية مؤكدة ... إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من إدراكها لمصادر تهديد مختلف قدراتها، والقدرة على مواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.[2]

مضيفا أن الأمن معناه التنمية والأمن هو ليس القوة والمعدات العسكرية، وإن كان قد يتضمنها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشمله إن الأمن هو التنمية. وبدون التنمية، لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة).[3]

ويتضح مما تقدم أن الأمن مفهوم مركب على مستوى الفرد الواحد ناهيك عن المستوى الجماعي، فمصادر التهديد ونوعها ودرجتها لها مستويات تختلف من مستوى إلى آخر ومن مسألة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، أي حسب الزمان والمكان وتزداد المسألة تعقيداً بازدياد الاتصالات والارتباطات المصلحية أو المبدئية مع الآخرين، وما يزيد الأمر حدة تلك الفروق الفردية التي تنعكس على طريقة إدراك كل للخطر أو الخوف، وعلى طريقة التعامل مع التهديد. فهو مفهوم يمتاز بالتعقيد والمرونة بالدرجة الأولى، وكونه مفهوم شامل ونسبي في نفس الوقت، إضافة إلى التطور والديناميكية.

المطلب الثاني: مفهوم الامن الانساني

لقد أدى التغير الحاصل على مجال العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، إلى ظهور وتوسع مجالات الصراعات الداخلية، الأقليات...)، إلى جانب العنف المباشر. الامر الذي فرض إعادة النظر في مفهوم الأمن، ودفع عدد من الباحثين بطرح مفهوماً بديلاً للمفهوم التقليدي للأمن، وما اصطلح على تسميته "**الأمن الإنساني**" الذي يعتبر أن الفرد المتضرر من هذا التغير بالدرجة الأولى، حيث يعود أول ظهور لمصطلح "**الأمن الإنساني**" في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1994، الذي

1 David A. Baldwin, The concept of security. Review of international Studies, Volume 23 Issue 1 British International Studies Association, January 1997, P21.

2 محمد جمال مظلوم، الامن غير التقليدي. جامعة نايف للدراسات الأمنية، الرياض، 2012، ص 20.

3 حسن محمد الظاهر محمد، الأمن القومي العربي. مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 74، 1993 ص 73.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

عرف الأمن الإنساني بأنه يعني التحرر من الخوف والتحرر من العوز.[1] كما حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1999 بعنوان "**عولمة ذات وجه إنساني**" سبع (07) تحديات أساسية تمثل تهديدا لأمن الإنسان في عصر العولمة وهي: غياب الاستقرار المالي، غياب الأمن الصحي، غياب الأمن الثقافي، غياب الأمن الوظيفي، غياب الأمن الشخصي، غياب الأمن البيئي، غياب الأمن المجتمعي والسياسي.[2] وتقوم فكرة مفهوم الأمن الإنساني على توفير وصيانة الحاجيات الأساسية للأفراد التي هي شرط أساسي لاستقرار المجتمعات، أي الاعتناء بالجانب المادي والمعنوي للأمن للأفراد ما يجعله يتداخل بين ثلاث دوائر هي:

أ- **الدائرة الإنسانية:** والتي تنطلق من أساس حماية الإنسان بصفته إنسانا بعيدا عن جميع الفوارق الأخرى مهما كان نوعها.

ب- **دائرة الأمن الوطني:** والتي تتعلق بحماية الدولة التي ينتمي إليها الأفراد والجماعات، أي العمل على تحقيق الأمن الداخلي وبسط القانون والمساواة.

ج-**دائرة الأمن الاجتماعي:** وهو الذي تشارك في تحقيقه مؤسسات المجتمع المدني بدءا من الأسرة.

وبالرغم من وجود اتفاق على أن الفرد هو جوهر مفهوم الأمن الإنساني، والوحدة الأساسية للتحليل. إلا أن هناك اختلاف حول تحديد أو إعطاء تعريف جامع بين الباحثين أو المنظمات التي تبنت المفهوم، ومن بين التعاريف لمصطلح الأمن الإنساني نذكر:

1. تعريف **لجنة الأمن الإنساني:** ترى أن الأمن الإنساني هو حماية الجوهر الحيوي لكل الحياة الإنسانية، بالطرق التي تحسن من الحريات الإنسانية والوسائل الأمنية التي تحمي الحريات الأساسية – الحريات التي هي جوهر الحياة – يعني حماية الإنسانية من التهديدات والأوضاع الحرجة، والواسعة الانتشار، من خلال إيجاد نظم سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وعسكرية، تمنح الأفراد لبنات البقاء على قيد الحياة وكسب العيش والكرامة).[3]

2. أما "**ساداكو اوجاتا**" ترى أنه يركز على وجود ثقة لدى أكبر عدد ممكن من الأفراد اتجاه المستقبل، أي إتاحة فرص حقيقة للأفراد للعيش في سلم وأمان، وأن الأمن الإنساني مكملاً لأمن الدولة ولا يمكنه أن يحل محله.[4]

1 UNDP, Human Development Report 1994, Oxford University Press, New York, 1994, pp22-24.
2 UNDP, Globalization With a Human Face. Human Development Report 1999. New York Oxford University Press, 1999, pp 3-5.
3 CHS, Human Security Now. The Final Report of the CHS. New York: CHS, 2003, p 4.
1 Sadako Ogata, Human security and state Security (Box 1,2), in: CHS, Op.Cit, p5. and Sadako Ogata, State Security – Human Security, UN House, Tokyo, 12 December 2001, at:

3. ويعرفه "**محبوب الحق**" على أنه يعني أمان الأفراد والشعوب لا أمن الدول والأمم، ويقول إننا نحتاج إلى مفهوم جديد للأمن يعكس حياة شعبنا لا أسلحة بلادنا، من خلال السلامة والرفاه وليس الأسلحة. أمن الأفراد في كل مكان. منازلهم، وظائفهم مجتمعاتهم، حياتهم البيئية.[1]

وتشير التعاريف السابقة أن الأمن الإنساني يعني بدقة صون لكرامة الفرد وحمايته من الحرمان وتوفير مستويات الحاجات الأساسية والتأهيل، أي حاجياته المادية والمعنوية من خلال اعتباره جوهر الأمن بدلا من الدولة. لذا نجد مقاربة الأمن الإنساني تقوم على أساس نظرة أمنية مغايرة لتلك التقليدية إذ ترى أن مفهوم الأمن يجب أن يأخذ منحى توسعي ليشمل ما سمي بالتحديات الجديدة الحاصلة بعد الحرب الباردة والحد من سرعة انتشارها كالفقر، الأمراض، الأوبئة، الجريمة المنظمة والمتاجرة بالبشر وخاصة فئة الأطفال، التلوث البيئي، وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد البيولوجية...الخ. وبصيغة أخرى العمل على التصدي للمشكلات والتحديات التي تمس الحياة اليومية للناس خاصة التي تتميز بأنها أبدية.

حيث أصبحت الحروب الجديدة التي يستعمل فيها السلاح غير المباشر ترتبط بإمكانية الدولة في أداء مهامها وكيفية تعاملها مع التحولات الاجتماعية المرتبطة بالعولمة والتنافس الحاد على الموارد في وجود شبكات تجارة غير قانونية، ما قد ينعكس على قدرة الدولة على المنافسة، وتصاب بالضعف ويحد من قدرتها على جلب الموارد، ما يؤدي لانتشار الفساد المنظم، والجريمة وخصخصة العنف.[2] إذ يقول "**بوث فيري**" الدولة تدعي حماية مواطنيها لحجب حقيقة تعزيز البقاء للنظام الحاكم. فبدلا من أن تكون حامية للمواطنين تصبح مصدر تهديد لهم، لكن لا يعني هذا تجاهل الدولة في تحقيق الأمن، وهذا في ظل إبعاد الحكومات التي تهدد شعبها.[3]

فمقاربة الأمن الإنساني تعمل على تحقيق الأمن ومحاولة خلق إطار معرفي يوسع من مفهوم الأمن، وذلك بمحاربة ما سماه "**ريغمان**" بالحداثة السائلة، التي تقوم بخلق أشكال جديدة من عدم الأمن والخوف المتجاوز للحدود.[4] التي تجعلنا أيضا نعيد التفكير لفهم العلاقة بين الأمن والإنسان، لا الدولة

http://unu.edu/hq/public-lectures/ogata.pdf

2 Kanti Bajpai, Human Security: Concept and Measurement. Kroc Institute Occasional Paper 19: OP: One, August 2000, pp 5-7.

3 حسن علي الحاج أحمد، أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية، في: الأمن والديمقراطية في السودان المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 22، ربيع 2009، ص 11-12.

4 المرجع السابق، ص 11.

1 المرجع السابق والصفحة.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

بكونها الوحدة الرئيسية التي تقوم عليها كل مجالات التفكير السياسي والاقتصادي...، والتي قد تتحول في حد ذاتها إلى أكبر مهدد للأفراد خاصة في ظل التغير الحاصل في أشكال الصراع وأساليبه كما ترى هذه المقاربة. التي تؤكد على توطيد البعد الإنساني ضمن مفهوم الأمن لاجتناب النزاعات والسهولة في تحديد الحاجيات والإجراءات الملائمة.

المبحث الثاني: الامن الانساني ومطالب الحراك الشعبي بالدول المغاربية

لقد اجتاحت الدول المغاربية حركة احتجاجية شعبية نتج عنها العديد من التحولات الاستراتيجية اثارت على الساحة عدد من المطالب كالحرية والعدالة الاجتماعية، فضلا عن التطورات الدستورية والتشريعية التي يعتقد انها تؤسس لحياة سياسية تمتاز بالاستقرار والممارسة الديمقراطية الحقة.

لذلك فالحديث عن الحراك الشعبي أو كما يسميه البعض بالثورة، أنه رغم خصوصية كل نظام إلا أنه يعكس لنا مجموعة من الظروف المجملة لكل الانظمة، والتي يمكن تلخيصها في وجود الاستبداد، وتفشي ظاهرة الفساد بأنواعه، وغياب الكرامة.[1] أو كما يسميه "**إبراهيم أبو جابر**" بالإفلاس الاستراتيجي، حيث يمثل الحراك الشعبي أو الاحتجاجات معركة جديدة من معارك التحرر ضد استبداد الأنظمة التي يرى فيها المواطن اليوم أنها غير شرعيّة لم تنشأ مستقلة بإرادة شعبية حرة ولم تنجح في تحقيق التنمية ولا في التعايش بين الجماعات المختلفة، فهي دول بلا أمن ولا أمان ولا خدمات أساسية ولا بنية تحتية ولا عدالة ولا قانون.[2] وما يجب التأكيد عليه أن ما قامت به الشعوب العربية بما فيها المغاربية يعد شكلا من اشكال التحرر والتعبير عن الازمات المتعددة التي يعاني منها الفرد العربي. هذا وقد كشف الخروج الشعبي للشارع عن الكثير من الاختلالات بين الدولة ومناطقها وطبقاتها ومن بين تلك الاختلالات نذكر:[3]

1. تصدعات كبيرة وعميقة (طائفية، مناطقية، مذهبية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية ...إلخ) على المستوى المجتمعي. فحتى الآن(2020) تبين أنه كان للانقسامات المجتمعة تأثير كبير على ما آلت إليه الأمور، فهي لم تتحكم فقط في آليات الصراع الداخلي وأشكاله وحوافزه، بل كانت أيضا المتكأ الأساس

2 ناصر الطويل، المطالب الشعبية في الثورات البداية والمألات، في: جواد الحمد(محرر)، مطالب الثورات العربية والتدخل الاجنبي. شهرية الشرق الاوسط، العدد 19، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2011، ص 13.

3 ماهر القدارات، موجة الثورات العربية الثانية ومطلب دولة المواطنة. المركز الديمقراطي العربي، 2019/11/09، الرابط تاريخ الاطلاع 2020/07/20. https://democraticac.de/?p=63371

1 مهى يحي، العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، في: أيمن عبد المعطي، العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، روافد للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 25.

لتدخل القوى الإقليمية والدولية الكبرى وإدارتها الصراع وفق أجنداتها المختلفة،[1] كما هو الحال في ليبيا وسوريا واليمن.

2. الخلاف الفكري والسياسي والمجتمعي حول مفهوم ومحتوى الدولة المدنية. على اعتبار أن البنية الثقافية السائدة بالدول المغاربية هي السبب الرئيسي الذي يقف أمام تحقيق المطالب التي تم رفعها من خلال الحراك الشعبي المغاربي، بل عملية الاصلاح برمتها نتيجة مجموعة التناقضات التي تميز جوهر بنية المجتمعات المغاربية، في ظل استمرار تأثير قيم المجتمع التقليدية ومعاييره.[2]

3. التفاوت في دور المؤسسة العسكرية بين الدول العربية بما فيها دول المغرب العربي، حيث تعتبر المؤسسة العسكرية أحد مصادر القوة للحفاظ على تماسك المجتمع. خاصة في ظل الاعتقاد السائد أن الجيش لديه درجة عالية من "الوعي الوطني" من معظم النخب الأخرى بما فيها السياسيين، ما قد يشكل عاملا يدفعه إلى السياسة بدلا من البقاء خارجها، وهو ما يمكن أن يفسر التدخل العسكري في السياسة للدول لاحقا.[3] وقد بين ذلك "ساموبل فاينر" في كتابه "الرجل على صهوة الحصان" بقوله (أن تدخل الجيش في السياسة يرجع للفراغ الناتج من ضعف المؤسسات وعجز السياسيين، ووجود ظرف كهذا، وميل فكري سياسي لدى الجيش للتدخل).[4]

4. انتشار مظاهر العنف والصراعات المسلحة.

5. التحركات الديمغرافية الواسعة في المنطقة نتيجة الهجرة والنزوح واللجوء في بعض الدول التي شهدت حراكا شعبيا.

6. انهيار قدرات الدولة على اداء دورها وخدماتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام في المنطقة، والنمو الضخم في اقتصاد الظل وغياب الضمانات الاجتماعية، واتساع الفوارق الطبقية والتفاوتات الاقتصادية.

2 سميرة فرنجية، تأثيرات الانقسامات الاجتماعية الداخلية على سير التحولات في البلدان العربية الإطار المفاهيمي. في: طارق متري وآخرون التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011. دار شرق الكتاب، لبنان، 2016، ص 19.

3 مبروك ساحلي، الاصلاح السياسي في دول الشمال الافريقي دراسة حال (تونس الجزائر المغرب). سلسلة تحليل العدد 225، مركز دراسات الشرق الاوسط، تركيا، 2018، ص 11.

4 Carsten Jensen, Developments in Civil-Military relations in the Middle East. Royal Danish Defence College, Copenhagen, september 2008, p17.

5 عزمي بشارة، الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظرية. مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد 22، سبتمبر 2016، ص 15.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

والواضح من ذلك أن الخروج الشعبي الذي انطلق في المنطقة المغاربية بداية من سنة 2011، إلى غاية الحراك الشعبي الجزائري سنة 2019، ليس له دافع واحد حيث يبين الدكتور "جمال حمود" بقوله (إن هؤلاء الشباب عندما خرجوا إلى الشارع لم يكونوا مدفوعين فقط بالظروف الاقتصادية السيئة، من فقر وبطالة وتضخم، وعجز في الميزانية وارتفاع المديونية، وتدهور القدرة الشرائية، وتراجع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية واحتكار فئة قليلة للثروة في مقابل بقاء شرائح واسعة على حالة من الإفلاس الدائم... إلخ).

وهذه العوامل على أهميتها لم تكن هي العوامل الوحيدة التي ساعدت على اندلاع الثورات العربية، وإنما هنالك عوامل سياسية وروحية أخلاقية وثقافية، تتعلق في مجملها بقيم الكرامة والعزة والحرية والاعتراف والمساواة والعدالة التي تم تدنيسها واستبدالها بقيم مادية تستمد من السوق، وخاصة بعد انتشار الظلم والتفاوت والفوقية، وإغلاق الحياة السياسية، واحتكار الأحزاب الحاكمة للشأن العام وهيمنتها على دواليب الدولة، وانفراد فئة قليلة من أصحاب النفوذ بالرأي وإقصاء الرأي الآخر مهما كانت قيمته.[1]

لذا أصبحت الشعوب تطالب بدولة المواطنة لا دولة العبيد، وتريد تطبيق القانون تريد تفعيل الحقوق والحريات، تريد فصل السلطات، تريد مكافحة الفساد، تريد تشغيل وتنمية تريد استرجاع الثروات الوطنية والسيادة المفقودة لتحقيق نهضة فعلية. والعمل على مكافحة الفقر والفساد والبطالة وظهور مفهوم المواطنة وحقوقها وواجباتها، وما يلزم من الحريات العامة والخاصة.[2] وهو الأمر الذي أكده "أوليفييه روا" في مقاله "التغيير في الوطن العربي" حيث يقول (ما أتى الربيع العربي بداية بشيء يمكن عده على وجه الخصوص عربيا أو إسلاميا، فالمتظاهرون كانوا يهتفون للكرامة، والديمقراطية الانتخابية، والحكم الصالح وحقوق الإنسان. وبخلاف الانقلابات الثورية والتغيرات الراديكالية بالعالم العربي خلال الستين (60) عاما الماضية، فإن المتظاهرين السلميين هؤلاء ما كانوا معنيين بالرمزيات الشمولية مثل الشعب والأمة الإسلامية أو الأمة العربية بل كانوا مهتمين بالحقوق الفردية المتعلقة بالمواطنة...).[3]

وباختصار يمكن القول أن الحراك الشعبي الذي عرفته الدول المغاربية كان متفقا حول ما وصفه تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان 2011-2013، " مشهد التغيير في الوطن العربي: ثلاثون شهرا من الاعصار" بالتمكين القانوني للفقراء، العدالة الاجتماعية العدالة الانتقالية امتدادا للتعاون حول حقوق

1 جمال حمود، الفلسفة في العالم العربي بين مطالب التغيير ومصاعب الواقع، مركز آفاق للدراسات والبحوث، تاريخ النشر 2013/02/7، الرابط: https://aafaqcenter.co/index.php/post/1623 تاريخ الاطلاع 2020/07/20.

2 ماهر القدارات، موجة الثورات العربية الثانية ومطلب دولة المواطنة، مرجع سابق.

1 أوليفيه روا، التغيير في الوطن العربي. مجلة التسامح، ، مؤسسة عمان للشر والصحافة، عدد 37، 2012، ص 475-476.

الإنسان والتنمية واستراتيجيات التنمية القائمة على حقوق الإنسان والسعي للقضاء على السياسات الاقتصادية المولدة للفقر. وهي كلها مطالب تعكس في الوقت ذاته أبعاد الامن الانساني التي تسعى إلى أن يكون الفرد الحجر الاساس لصياغة السياسات العامة التنموية للدول.

المبحث الثالث: حقيقة الأمن الإنساني بالدول المغاربية بعد 2011.

رغم أن الدول المغاربية الثلاثة محل الدراسة تتمايز من حيث نوع الأنظمة السياسية من أنظمة جمهورية رئاسية بتونس والجزائر، إلى ملكية بالمملكة المغربية فضلا على أنها قد عرفت جميعها منذ الاستقلال مراحل تحول للانتقال من أنظمة شمولية إلى أخرى أكثر ديمقراطية وانفتاحا قصد تحقيق المزيد من الاستقرار. لكن حالها اليوم (2020) يقول أنها لا زالت تحمل في طياتها مجموعة من المظاهر السلبية نتيجة تراكمات عقود من القهر والاستبداد، والتي كان لها الاثر البالغ على الأمن الانساني حتى بعد الحراك الشعبي في هذه الدول. ما أوجد داخل المجتمعات المغاربية جدلا واسعا حول ما إذا كانت الدول المغاربية قادرة على الحفاظ على دورها في تحقيق أمن أفرادها أم لا أم أنها ستتحول هي نفسها إلى أحد تحديات تعيق فكرة الأمن الإنساني الذي يعد مكملا للأمن القومي. وهو ما يحاول الباحث ابرازه من خلال المؤشرات المختارة بالجداول التالية.

الجدول (1): يوضح مستوى حرية الصحافة بتونس 2011-2017

	2011	2012	2013	2014	2015	2017
العلامة/100	85	51	52	53	48	54
الصفة	مقيدة	مقيدة	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا	حرة جزئيا
المرتبة عالميا	186	110	111	114	96	115

المصدر: من إعداد الباحث استنادا لتقرير حرية الصحافة في العالم.

Karin Deutsch Karlekar (editor), Freedom of the Press. annual survey of press freedom, Freedom House, United States of America, 2011-2017

يبرز الجدول (01) أعلاه أن حرية الصحافة في تونس رغم التحسن الملحوظ الذي يبديه الموقع العالمي لتونس على مستوى مؤشر حرية الصحافة إلا انها صنفت ضمن نوع الصحافة التي تتمتع بحرية جزئية، حيث انتقلت من المرتبة 186 سنة 2011، التي تعتبر كسنة الاساس التي كانت فيها الصحافة مقيدة تماما. إلى المرتبة 96 سنة 2015، وتحصلت فيها تونس على العلامة (100/48) بعد ان شهدت تراجع سنة 2014، الى المرتبة 53 عما كانت عليه سنة 2012 أي المرتبة 51. ما يعني تحقيق المزيد

من المطالب التي تساعد على الوصول إلى المعلومة من جهة، وممارسة العمل بأكثر راحة واستقرار مهني من اخرى. الامر الذي يرجع إلى مكاسب الحراك الذي شهدته تونس سنة 2010

لكن البيئة الامنية التونسية بعد سنة 2015، تميزت بالمزيد من التعقيد ما ترك أثرا بارزا على الحرية الصحفية، حيث تراجعت تونس إلى المرتبة 115 سنة 2017 بدل المرتبة 96 سنة 2015، ويرجع ذلك لسبب زيادة الملاحقات القضائية للصحفيين والمدونين، والاعتداءات المتكررة من قبل قوات الأمن على الإعلاميين في أعقاب الهجمات الإرهابية، وزيادة الضغط الحكومي على الإذاعة الوطنية والهيئة المستقلة لتنظيم وسائل الإعلام.[1] كما تلقت النقابة الوطنية للصحفيين الكثير من الشكاوى من صحفيين حول عودة المراقبة الأمنية لمحلات سكنهم ومقرات عملهم وخلال تنقلاتهم، ودعت إلى ضمان أمن جميع الصحفيين في البلاد وتمكينهم من القيام بعملهم في ظروف خالية من الترهيب والمضايقة والتهديد بالاعتقال هذا وقد كان وزير الداخلية "**لطفي براهم**" قد أقر أمام لجنة الأمن والدفاع في البرلمان بالتنصت على صحفي خلال الاحتجاجات التي شهدتها البلاد أوائل عام 2018 ولم يتردد الوزير في توجيه تهديدات إلى المدونين المنتقدين لعمل الوزارة.[2]

الجدول (2): يوضح مستوى حرية الصحافة بالجزائر 2011-2017

	2011	2012	2013	2014	2015	2017
العلامة/100	62	62	61	59	61	65
الصفة	مقيدة	مقيدة	مقيدة	حرة جزئيا	مقيدة	مقيدة
المرتبة عالميا	118	139	134	127	135	141

Resource: Karin Deutsch Karlekar (editor), Freedom of the Press. Op.Cit

بالرغم من الخطوة التي قامت بها وزارة الاتصال في أكتوبر 2017، وعزمها السماح بفتح قنوات خاصة ومتخصصة ببث برامجها باللغتين العربية والامازيغية،[3] إلا أن الجدول (02) يدل على أن الوضع العام للصحافة في الجزائر غير مستقر ويمتاز بغياب حرية التعبير والرأي على مدار فترة الدراسة (2011-2019).

1 Jennifer Dunham, Press Freedom in 2015: The Battle for the Dominant Message. Freedom House United States of America, April 2016, p 20.

1 محسن عوض (وآخرون)، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2018، ص 90.

2 المرجع السابق، ص 99.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

فمنذ سنة 2011، لم يشهد مؤشر حرية الصحافة تحسنا، باستثناء التقدم الطفيف الذي سجل سنة 2014، بالحصول على علامة (100/59). بل أصبحت البيئة الصحفية أكثر قيودا بعد أن سجلت الجزائر العلامة (100/61) في سنة 2015 مسجلة تأخر بعلامتين عما كانت عليه سنة 2014، وزاد الامر سوءا فخلال سنة 2017، سجلت تراجع بمقدار سته (06) علامات عما كانت عليه سنة 2014 لتسجل علامة (100/65)، وتنتقل من المرتبة 127 إلى المرتبة 141 لكل من سنة 2014، 2017 على التوالي بعد أن كانت تحتل المرتبة 118 خلال سنة 2011.

هذا وقد أشارت منظمة "**مراسلون بلا حدود**" إلى أن هناك العديد من الخطوط الحمراء في الجزائر، فتطرق الصحفي لموضوعات مثل الفساد أو صحة الرئيس يجعله عرضة لتهديدات والمضايقات الإلكترونية والاعتقال، إضافة إلى استخدام السلطات سلاح الضغط المالي والسياسي على وسائل الإعلام، فضلاً عن مقاضاتها.[1] كما قامت قوات الأمن الجزائرية في مارس 2014، باقتحام مقر قناة "**الأطلس التليفزيونية**" ومصادرة كافة الأدوات والمعدات من كاميرات ووسائل تسجيل، واحتجاز العاملين بالقناة داخل المقر لبضع ساعات ومحاصرة المقر، كما فوجئت إدارة القناة بقيام إدارة "قمر النايل سات" بإيقاف بث القناة بناء على طلب من السلطات الجزائرية، وذلك على خلفية قيام القناة بتغطية الاحتجاجات المعارضة لترشح الرئيس السابق "**عبد العزيز بوتفليقة**" لولاية رابعة. وألقت قوات الأمن القبض على المدون "**عبد الغني علوي**" في 2013/09/25، على خلفية نشره صورا ورسوما كاريكاتورية ساخرة "لرئيس الجمهورية" عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، ووجهت له تهمة "الإشادة بأعمال إرهابية" و"إهانة هيئات نظامية".[2]

كما تعرض الصحفي "**زهير آيت موهوب**" من جريدة "**الوطن**" المحلية للاعتداء على إثر تناوله في كتابته موضوعات حساسة تتعلق بالجريمة المنظمة في القطاع الاقتصادي غير المنظم. وكذلك اعتداء الشرطة بالضرب على "**حنان إدريس**" الصحفية المستقلة والمصور المصاحب لها محمد قدري عندما كانا يغطيان مناسبة احتجاجية في الجزائر.[3]

3 المرجع السابق، ص 98.

1 محسن عوض (وآخرون)، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2015، ص 96.

2 محسن عوض (وآخرون)، مشهد التغيير في الوطن العربي ثلاثون شهرا من الاعصار، المنظمة العربية لحقوق الإنسان (2011-2013)، القاهرة، 2013، ص 120.

الجدول (3): يوضح مستوى حرية الصحافة بالمغرب 2011-2017

	2011	2012	2013	2014	2015	2017
العلامة/100	68	68	66	66	66	66
الصفة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة	غير حرة
المرتبة	152	154	152	141	145	143

Resource: Karin Deutsch Karlekar (editor), Freedom of the Press. Op.Cit

أما الصحافة المغربية يمكن القول أنها بالرغم من التحسن في البيئة السياسية بعد مجيء الملك "محمد السادس" مقارنة بسنوات الماضي، والوعود التي أبداها الملك بعد الحركة الاحتجاجية التي قادتها "حركة 20 فبراير" سنة 2011، والتعديلات الدستورية الناجمة عنها. إلا أنه لا يمكن نفي وجود الخروقات والاعتداءات التي يتعرض لها قطاع الصحافة، ما جعل علامة المغرب في مجال الصحافة حسب الجدول (03) لم تشهد تغير نحو الافضل على طول فترة الدراسة (2011-2019)، رغم الثبات عند العلامة (100/66) خلال فترة (2013-2017).

حيث يصف "**روبير مينار**" الأمين العام لمنظمة مراسلون بلاحدود الوضع بقوله (كان لقاؤنا الأول مع السلطات المغربية للمرة الأولى، ... وقد أظهرت رغبة جدية في الحوار. أما اليوم فنشعر بأننا خدعنا، إلا أننا نأسف بشكل خاص لصلابة السلطات التي تدعي الإصلاح من جهة وتسجن الصحفيين وتفرض الرقابة عليهم من جهة أخرى). ويقول "عبد الرحيم أريري" مدير صحيفة "الوطن الآن" أن (أساس المشكلة التي أحلنا من خلالها إلى المحاكمة أن بعض الأوساط انزعجت من بروز مؤسسة تلامس القضايا الأمنية والاستخباراتية والعسكرية).[1]

ويشير الجدول (03) إلى أن الوضع الحقوقي في المغرب لازال يعاني من سياسات الخنق خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تحتل المغرب المراتب المتأخرة وهي مراتب الدول الأكثر تعسفا، رغم إشادة الملك منذ سنة 2002، بمكانة الصحفي ووصفه "بالفاعل الأساسي" في الحياة العامة الوطنية، وأنه "شريك" لا محيد عنه في بناء الصرح الديمقراطي، أو كما قال (أنه لا سبيل لنهوض وتطور صحافة جيدة دون حرية تعبير).[2]

1 يحي شقير(وآخرون)، التقرير السنوي الثالث: الحريات الصحفية في البلدان العربية. مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان الأردن، 2007، ص127.

2 رجب سعد طه، الثوابت والخطوط الحمراء تثقوب في ثوب الإصلاح المغربي. مجلة سواسية، العدد 79، مركز القاهرة لحقوق الإنسان القاهرة، 2007، ص13.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

هذا وقد أشارت النقابة الوطنية المغربية للصحافة في ماي 2016، أن العام 2015 شهد استمرار الاعتداءات على الصحفيين من العنف الفظي إلى الاهانة والتهديد والمنع من أداء المهام لتصل إلى الاعتداء الجسدي، ناهيك عن حجز المعدات والادوات المهنية. وتشير النقابة أن مرتكبي هذه الاعتداءات أغلبهم أعون أو مسؤولي السلطة المحلية وأمنيين وحراس خاصين، وذلك سواء في الساحات العامة أو المؤسسات الخاصة أو العامة.[1]

كما سجلت النقابة ملف القمع والتضييق على حرية الصحافة والتعبير عدة انتهاكات تتمثل في المتابعة والحكم الجائر في قضية مدير نشر "جريدة العلم"، "عبد الله البقالي" ومتابعة مدير الجريدة الإلكترونية "بديل"، "حميد المهداوي"، بتهم خارج قانون الصحافة قصد توريطه، بالإضافة إلى اعتقالات ومتابعات لعدد من النشطاء في الحسيمة، بسبب ما ينشرونه في مواقع الكترونية. واعتبرت النقابة في كل هذه الحالات أن هناك توجها من أجل معالجة قضايا سياسية أو احتجاجات اجتماعية، بنفس الأساليب السابقة، تعتمد على التضييق على الحريات، في خرق سافر لمبادئ الدستور بعدم احترام النصوص القانونية واستعمال القضاء لتصفية حسابات. وفي موضوع حماية الصحافيين، لم تتغير الوضعية حيث مازالت السلطات تعتدي على الصحافيين، كما يتعرض الصحافيون كذلك لاعتداءات من جهات أخرى، دون أن يحصل أي تحقيق في جميع هذه الحالات، مما يؤكد استمرار سياسة اللاعقاب، تجاه الاعتداء على الصحافيين.[2]

3 محسن عوض (وآخرون)، حقوق الانسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة، 2016، ص 245.

1 النقابة الوطنية للصحافة المغربية، التقرير السنوي لحرية الصحافة 03 ماي 2016 – 15 نونبر 2017، الرباط 2017/11/15 على الرابط: تاريخ الاطلاع: 2020/09/26. https://bit.ly/3npzFKp

الجدول (4): يصف مؤشر الديمقراطية بتونس 2011-2019

	2011	2013	2014	2015	2017	2019
الثقافة السياسية/10	6.25	6.25	6.25	6.88	6.25	5.63
الحريات المدنية/10	4.41	4.71	5.00	5.88	5.88	5.88
المشاركة السياسية/10	6.67	6.67	7.22	7.78	7.78	7.22
الاداء الحكومي/10	5.00	5.00	6.07	6.07	5.71	5.71
المرتبة عالميا	92	90	70	57	69	53

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا أعداد مختلفة من تقرير مؤشر الديمقراطية في العالم.
Laza Kekic, Democracy index. Economist Intelligence Unit, London, 2011-2019

يشير الجدول (04) مؤشر حالة الديمقراطية بتونس في تحسن باستمرار خاصة بعد سقوط النظام السابق بقيادة "بن علي الزين" سنة 2010، إلا ان الاضطرابات التي تشهدها البيئة السياسية والامنية بتونس جعلت منها ديمقراطية ناقصة وليست كاملة. فالملاحظ للجدل (04) يرى ان مستوى الثقافة السياسية في تونس تقريبا ثابت ماعدا سنة 2015، التي شهد فيها ارتفاع طفيف بمقدار (0.53) على السنوات السابقة التي كانت فيها العلامة (10/6.25) . في حين سجلت تراجع بنفس الفارق سنة 2017 وتواصل التراجع لتبلغ سنة 2019، أدنى مستوى بمقدار (10/5.63) وهو الامر الذي يمكن تفسيره ان الثقافة السياسية داخل المجتمعات المغاربية تمتاز بالتجاهل السياسي وعدم الاكتراث للعديد من القضايا السياسية في البلاد وتفضيل المصلحة الخاصة على العامة .[1]

وبالرغم من أن المشاركة السياسية سجلت علامة حسن بحصولها على علامة (10/7.22) خلال سنة 2014، وهي بمثابة المحطة الاولى لدخول المجتمع التونسي تجربة جديدة في العملية الانتخابية في اوساط مشجعة منذ عهد الرئيس بورقيبة، اتيح فيها للشعب التونسي حرية الاختيار. وكذلك سنتي 2015،2017 لتسجل علامة (10/7.78) الامر الذي يرجع للآمال التي كانت يحملها الشعب التونسي في تحقيق المطامح ومطالب الثورة التونسية، والاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد في عهد الرئيس "القايد السبسي" إلا أن الصراع الايديولوجي والعقائدي بين النخب التونسية سواء الجديدة أو القديمة أدخل الدولة التونسية في دوامة عدم الاستقرار السياسي نتيجة الصراع الدائم بين أطراف السلطة. جعل مستوى

2 مبروك ساحلي، الاصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس الجزائر المغرب). تحليل، العدد 255، مركز دراسات الشرق الاوسط، تركيا، 2018، ص 11.

المشاركة السياسية يتراجع نتيجة اليأس لدى الكثيرين بسب انتشار مظاهر الفساد والسرقة والقتل داخل المجتمع التونسي التي يعتبرها غريبة عليه في ظل عدم اكتراث المسؤولين أو حتى الالتفات للمطالب الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، وفضلا عن حالة الطوارئ حيث أصدر رئيس الجمهورية أمرا رئاسًيا في 01/17/ 2017 بإعلان حالة الطوارئ في البلاد لمدة ثلاث أشهر، وقد مددت حالة الطوارئ المعلنة منذ ذلك التاريخ عبر عدد من الأوامر الرئاسية من أخرى.[1] الامر الذي انعكس سلبا على نسبة المشاركة لتتراجع إلى ما كانت عليه سنة 2014.

كل هذا جعل الاداء الحكومي اتجاه القضايا المجتمعية محدود وضعيف مقارنة بالمطالب الشعبية فلم يتراوح علامة المتوسط خلال العشر(10) سنوات منذ الحراك في تونس إلا مرتين بمعدل (10/6.07) سنتي 2014، 2015، ليعود بعدها لتقهقر الى معدل (10/5.71) لكل من سنتي 2017 و2019.

الجدول (5): يصف حالة مؤشر الديمقراطية بالجزائر 2011-2019

	2011	2013	2014	2015	2017	2019
الثقافة السياسية/10	5.63	5.63	5.63	6.25	5.00	5.00
الحريات المدنية/10	4.41	4.41	4.41	4.41	4.12	4.12
المشاركة السياسية/10	2.78	3.89	3.89	3.89	3.89	5.00
الاداء الحكومي/10	2.21	2.21	2.21	2.21	2.21	2.86
المرتبة عالميا	130	119	117	118	126	113

Resource : Laza Kekic, Op.Cit

يظهر من خلال الجدول (05) أن مستوى الحريات المدنية في الجزائر خلال فترة الدراسة لم يشهد أي تطور يذكر مع العلم بوجود بعض القوانين التي تكفل ذلك، لكن يبقى الامر محل جدل حول تطبيق تلك القواعد القانونية. الامر الذي زاد من تدهور الحريات المدنية ليسجل سنتي 2017، 2019 علامة (10/4.12) بفارق قدره (0.29) عن السنوات الماضية 2011-2015. نتيجة الاضطرابات التي تعاني منها البيئة السياسية للبلاد التي انعكست سلبا عن مظاهر الحرية المدنية كانتشار الجريمة والجماعات المسلحة واعدام المساواة وتكافؤ الفرص اضافة لسياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة...إلخ.

نفس الشيء يمكن قوله عن الثقافة السياسية بالجزائر فهي لم تتجاوز نصف العلامة في السنوات الاخيرة من فترة الدراسة بمعدل (10/5.00) كما هو موضح سنتي 2017، 2019، والامر لا يختلف

1 محسن عوض، حقوق الإنسان في الوطن العربي 2018، مرجع سابق، ص 85.

كثيرا في السنوات الاولى للدراسة إذ سجلت علامة (10/5.63). ليس لعدم توفر الوعي داخل المجتمع الجزائري، بل جراء الاجراءات والسياسات الحكومية التي كرست ثقافة سياسية مذعنة اتجاه النظام فبالرغم من الوعي بالقضايا السياسية والاجتماعية ... الا أن لدى الفرد الجزائري قناعة تامة أنه في ظل طبيعة النظام التسلطي وضعف المعارضة لا يمكن التغيير، خاصة وأن الجزائر مرت بعدة محطات اصلاحية ظلت مجرد حبر على ورق مع غياب أي نية طيبة من النظام لإصلاح نفسه.

الامر نفسه الذي يمكن أن نستشفه من الاداء الحكومي المتدني. فالجدول (05) يبرز ان النظام الجزائري يمتاز بأداء ضعيف جدا (10/2.21) لم يكلف من خلاله نفسه بتقديم خدمات أو رسم سياسات فعالة للقضاء على مظاهر انعدام الامن الفردي كالتهميش والبطالة والفقر ...الخ. خاصة في ظل انتشار الفساد السياسي والاداري والمركزية في التسيير وغياب الشفافية في التوزيع والاعتماد على ما يسمى بالصفوة الاجتماعية، ما كان له الاثر البالغ على مستوى المشاركة السياسية التي لم ترقى إلى المستوى المطلوب، حيث سجلت ملاحظة المتوسط في أفضل حالاتها سنة 2019 بعلامة (10/5.00) وكانت دون ذلك إذ تراوحت ما بين (10/2.78 و 10/3.89) خلال الفترة الممتدة بين (2011-2017)، وذلك نتيجة العزوف عن العلمية الانتخابية. خاصة لدى فئة الشباب الأكثر تضررا وفقدان الثقة في العملية الانتخابية حتى على المستوى المحلي نتيجة عدم جدواها لإحداث التغيير، في ظل تعنت النخبة الحاكمة رغم بعض الحركات الاحتجاجية من حين لآخر.

الجدول (6): يصف حالة مؤشر الديمقراطية بالمغرب 2011-2019

	2011	2013	2014	2015	2017	2019
الثقافة السياسية/10	4.38	5.00	5.00	5.63	5.63	5.63
الحريات المدنية/10	4.41	4.41	4.41	4.41	4.41	4.41
المشاركة السياسية/10	2.22	2.78	2.78	3.89	4.44	5.56
الاداء الحكومي/10	4.64	4.64	4.29	4.64	4.64	4.64
المرتبة عالميا	120	115	116	107	101	96

Resource : Laza Kekic, Op.Cit

يدل الجدول (06) أن مؤشرات الديمقراطية في المملكة المغربية تمتاز بالاستقرار النسبي مقارنة بالجزائر وتونس، وإذا كانت علامات الأداء الحكومي تعكس ثبات خطى التقدم المحرز تدريجيا، فإن آلية الإكراه ومراقبة حدود الممارسة السياسية تعد أساسية لإضفاء الطابع الديمقراطي وفق الخصوصية الملكية،

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

ما أدى إلى تدني علامات المشاركة السياسية حسب الجدول(06). في بداية فترة الدراسة حيث أخذت العلامة (10/2.22) سنة 2011 لكن سجلت تحسنا باستمرار قفزت من خلاله إلى علامة قريب من المتوسط (10/4.44) بزيادة بلغت (100%) ومتجاوزة المتوسط سنة 2019، بعلامة (10/5.56) أي تقريبا مرة ونصف عما كانت عليه سنة 2011، تماشيا مع الزيادة في مستوى الثقافة السياسية التي شهدت ارتفاعا منذ الاحتجاجات سنة 2011، خاصة لدى الشباب الذي قادة الاحتجاجات تحت "حركة 20 فبراير" والاستجابة لبعض مطالب الشعب والمعارضة بما فيها الإسلامية وشرعنة حقوق الإنسان من جهة، وجرأة النظام على اعترافه بأخطاء الماضي من أخرى.

الامر الذي زرع في نفوس الشباب نوع من الايمان بالقدرة على مجرات النظام ولو خارج البيئة السياسية الخاصة بالمغرب على اعتبار أن هرم السلطة محصور في العائلة المالكة. حيث ارتفعت علامة الثقافة السياسية بأكثر من نقطة كاملة منذ سنة 2015 مسجلة علامة (10/5.63) بدلا من علامة (10/4.38) سنة 2011. ويشير نفس الجدول أن الحريات المدنية بالمغرب لم تشهد أي تحسن بل ظلت عما كانت عليه طيلة فترة الدراسة 2011-2019، كانت مستقرة دون المتوسط (10/4.41) نظرا للقيود التي لا زال يفرضها النظام المغرب للحد من زيادة قوة المجتمع ويجعل الكفة تميل لصالح المؤسسة الملطية على حساب المجتمع، الذي يفترض أن يؤدي دورا تكامليا فقط.

الجدول (7): يوضح مستوى التنمية البشرية بالدول المغاربية 2011-2019

المؤشر	الدولة	2011	2012	2013	2014	2017	2018
دليل التنمية البشرية	تونس	0.698	0.712	0.721	0.721	0.735	0.739
	الجزائر	0.698	0.713	0.717	0.736	0.754	0.759
	المغرب	0.582	0.591	0.617	0.628	0.667	0.676
المرتبة عالميا	تونس	94	94	90	96	95	91
	الجزائر	96	93	93	83	85	83
	المغرب	130	130	129	126	123	121

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى أعداد مختلفة من: برنامج الامم المتحدة الانمائي تقرير التنمية البشرية، 2011-2019.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

يؤشر الجدول (09) أعلاه، أن هناك تماثل في واقع التنمية البشرية بكل من تونس والجزائر، مقابل ما تعرفه المغرب من تعثر في مستويات التنمية البشرية. لكن بالنظر إلى مؤشر دليل التنمية، يمكن القول أنه رغم ما تبذله الدول من جهود تنموية في مجال القضاء على الآفات الاجتماعية ومظاهر الحرمان والخوف، وتحقيق الاهداف الانمائية إلا أن ذلك يبقى دون المستوى المطلوب مع ما تشهده من أوضاع داخلية متعددة الابعاد نتيجة التراجع في الاداء الاقتصادي الذي كان له الاثر السلبي على العديد من مظاهر التنمية كانتشار عدم المساواة في توزيع الدخل داخل المجتمعات المغاربية وما يمكن أن يسببه من عجز لدى الافراد وانعدام امكانية الحصول على الحاجات الاساسية خاصة في ظل الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية.[1] حيث بلغ الاداء الاقتصادي في تونس مقدار (3.7- %) مقابل (7.4- %) للجزائر في حين سجل المغرب ارتفاع طفيف (1.3%) للفترة (2015-2016).[2]

وبالرغم من أن الجدول (09) يبرز وقوع كل من تونس والجزائر في خانة الدول ذات التنمية المرتفعة إذ لم يتجاوزا المرتبة (100) خلال فترة الدراسة، إلا أن مؤشر دليل التنمية يظهر البطء في تحسن الاوضاع داخل الدولتين نتيجة أثر تراكم العملية السياسية المستمر على مدار فترة الدراسة حيث قدر معدل دليل التنمية للبلدين في سنة 2011 بمقدار (0.698)، وتظهر السنوات الموالية تقد الجزائر بفارق طفيف على الجارة تونس ليبلغ المعدل سنة 2017 لكل من تونس والجزائر مقدار (0.735) مقابل (0.754) على التوالي وفي سنة 2018 بلغ (0.739) مقابل (0.759). لكن لا يعني هذا أن الجزائر أكثر تنمية من تونس اذا ما قورن التعداد السكاني للبلدين فقط. بل تعد الجزائر دولة غنية مقارنة بتونس التي تعتمد على القطاع الخدماتي مقابل الاعتماد الجزائري على قطاع المحروقات. ومقابل ذلك يدل الجدول (09) أن مستوى التنمية في المغرب اقل مما هي عليه في تونس والجزائر رغم اطلاق مبادرة التنمية البشرية منذ 2005، فيهي في أفضل حالاتها سجلت معدل (0.676) سنة 2018، مقابل (0.759) و(0.739) لكل من تونس والجزائر.

ويدل دليل مؤشر التنمية البشرية في البلدان الثلاثة أن مستويات التنمية تتأثر بالإضافة الى العامل الاقتصادي والسياسي بالعوامل الاجتماعية خاصة تلك التي ترتبط بمستويات الرضا لدى الافراد كالفقر المتعدد الابعاد للحرمان الفردي الذي يشمل الصحة والتعليم ومستوى المعيشة حيث بلغت شدة الحرمان

1 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017. الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص23-24.

2 المرجع السابق، ص 27.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

على مؤشر دليل التنمية البشرية في كل من تونس والجزائر والمغرب خلال الفترة (2007–2018) نسبة (39.7%) و(38.8%) و(45.7%) على التوالي.[1]

اضافة لانخفاض معدلات التشغيل خاصة على مستوى الشباب نظرا لتقلص الفرص المتاحة نتيجة السياسة التي تنتهجها الدول، حيث بلغ معدل البطالة نسبة (15.4%) و(11.2%) و(9.7%) لكل من تونس والجزائر والمغرب بالترتيب سنة 2015، ولتبلغ سنة 2017، نسبة (15.5%) و(11.7%) و(10.2%) لتونس والجزائر والمغرب على التوالي.[2] حيث تمثل نسبة الجامعيين من بين العاطلين عن العمل ما يقارب (42%) في تونس و(30%) في الجزائر و(20%) في المغرب. أما العاطلين الطالبين للعمل أول مرة فبلغت نسبتهم (53.8%) في تونس مقابل (50.2%) في الجزائر و(67.6%) في المغرب لسنة 2018.[3]

ومن خلال ما سبق، يمكن القول الدول المغاربية الثلاثة لازالت تعاني من توسع المخاطر الناجمة عن تدني مستوى التنمية البشرية. وإضافة لما ذكر هناك تحديات أخرى كهجرة الأدمغة وضعف الإنتاج العلمي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال كالانترنات، وانتشار ظاهر العنف المدرسي بين الطلاب من ناحية، والطلاب والأساتذة من أخرى، كما تثير مسألة تحديات التعليم قضية الاستجابة للمحلي مقابل الخارجي في ظل الضغوطات العالمية.

وبصفة عامة لا زال الدول المغاربية عاجزة على معالجة المظالم، وايجاد حلول جذرية للقضايا الأساسية، واتخاذ إجراءات فعلية بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العالقة كتلك المتعلقة بالبطالة والأمن الغذائي والصحة والفقر والتعليم، وتثقيف الأفراد لضمان انعتاقهم وإمكانية الوصول للحاجيات الأساسية في ظل ما تعانيه الدول المغاربية من اختلالات اقتصادية، وعدم التوازن المجتمعي، وتدني الخدمات الاجتماعية وتزايد الحرمان ... كل هذا يعني أن وضع الأمن الإنساني بالدول المغاربية يعاني من توسع أبعاده، بل وزيادة شدتها داخليا، مع ما تمثله الدولة نفسها من تحدي أساسي للأمن الإنساني، نظرا لعدم قدرتها على تحويل المطالب والمدخلات إلى مخرجات تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأفراد. ما يزيد من استعصاء إيجاد حلول وإنتاج سياسات ناجعة على المستوى القصير على الأقل. وربما

1 بيدرو كونسيساو، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، تقرير التنمية البشرية لعام 2019 (لمحة عامة)، برنامج الانمائي للامم المتحدة، ددن، 2019، ص 23.

2 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018. الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 44.

3 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019. الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص304.

الطويل في ظل هشاشة العملية السياسية وانعدام الثقة وعجز المؤسسات، ومن خلال ما تشهده الدول المغاربية من اختلال في العلاقة بين المجتمع والدولة.

رابعا: مستقبل الامن الانساني بدول المغرب العربي

بعد مرور ما يقرب عشرة (10) سنوات على الحركة الاحتجاجية التي عرفتها دول المغرب العربي (2010) طالب المتظاهرون خلالها بالتغييرات السياسية والاقتصادية الأساسية في الأنظمة التي كانت قائمة في بلدان المنطقة لعدة عقود، وإقامة العدالة الاجتماعية والحفاظ على الكرامة الإنسانية. واتسع معها نطاق الصراع أفقيا وعموديا في ظل تحديات أمنية وضغوط اجتماعية واقتصادية تجعلها مفتوحة على سيناريو الانتكاسة،[1] أو الانفجار مجددا في ظل استمرار الحال كما هو عليه نتيجة استمرار الخلافات والصراعات داخل أروقة السلطة، وضعف المشهد الحزبي والمجتمع المدني، أو كما يسمى ازدياد الكتلة الصامتة. أي تطبيق سياسة ما يطلق عليه "لعبة الباب الدوار" أو بصيغة أخرى لا حرب ولا سلم في ظل قناعة الأطراف بعدم الربحية المطلقة، وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية وانعكاسات التحديات الخارجية، خاصة الإقليمية منها على الأمن الوطني لدول المغرب العربي.

الأمر الذي أثار في الأذهان تساؤلات عدة حول مستقبل الأمن الإنساني بدول المغرب العربي خاصة وأن الدول المغاربية ركزت على إصلاح الأجندة الأمنية بدل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما قد يجعلها أمام تحديات إنسانية صعبة تزيد من انكشافها وظيفيا واستراتيجيا خاصة مع تخوف بعض اطراف السلطة المتزايد من التيار الإسلامي الذي اندمج داخل العملية السياسي في المغرب وحقق عدد من الانتصارات، وكذلك الامر بالنسب لتونس حيث يشارك التيار الاسلامي في ادارة المرحلة الحالية (2020) وصنع السياسة بالدولة. الأمر الذي نتج عنه غياب مظاهر أو متطلبات الأمن السياسي، الذي تعده مبادرات ورؤى الأمن الإنساني كأول تحدي في سبيل تحقيق الأمن الإنساني.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدول المغاربية ورغم دسترتها لبعض الحقوق الانسانية الاساسية كالأمن الشخصي وحرية المعتقد وكفل الحقوق القانونية والاجتماعية بما يحفظ كرامة الاشخاص خاصة الدول التي شهدت خروج الحراك الشعبي منذ الوهلة الاولى لموجة التغيير في الوطن العربي سنة 2010، كالمغرب وتونس، حيث أدرج كل من المغرب في دستور 2011، الالتزام بحقوق الانسان الكونية، فقد أكدت الديباجة على بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، دولة يتم فيها إرساء دعائم مجتمع

1 محمد الراجي، خمسة أعوام على الربيع العربي: إنجازاته وإخفاقاته ومستقبله. مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: تاريخ الاطلاع (2018/07/20) https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/02/201621375550300299.html

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 394-420

متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة. كما تم إعادة التأكيد على التزام المغرب بما تفتضيه المواثيق الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات، وتشبثه بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها. كما التزم المغرب في هذا التصدير بحماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما والإسهام في تطويرها مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة.[1]

وقد أكد الدستور التونسي على هذه الالتزامات، لكن بصيغ مختلفة كما همي: ".. وتعبيرا عن تمسك شعبنا بتعاليم الإسلام . ومقاصده المتسمة بالتفتح والاعتدال، وبالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية.... وتضمن فيه الدولة علوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات والعدل بين الجهات.."[2] إلا ان السمة المشتركة لدساتير الدول المغاربية المعدلة أو الجديدة تبقى عدم ملامسة قواعدها الحياة اليومية للمجتمع، مع العلم أن هذه النصوص الدستورية تعد بمثابة المعيار الأساسي لتحديد كيفية الممارسة السياسية وتحديد وظائف المجتمع المدني، وضمان التوزيع المتكافئ للسلطة وللقيم داخل المجتمع، للحفاظ على العلاقة بين الدولة والمجتمع، فضلا عن صناعة القرار ورسم السياسات التي ينتظر منها ان تتخذ من الفرد الحجر الاساس لها. الامر الذي يثير الحديث عن مدى مصداقية النوايا وكفاءة التعديلات لضمان قيام دولة الحق والقانون قوامه العدالة الاجتماعية.

ورغم هذه الإنجازات التي تعد مكسبا هاما لترسيخ الانفتاح السياسي، وتحقيق المزيد من التدابير اللازمة، اصطدمت بتعنت النخب الحاكمة التي تحاول التأثير في الحاضر دون أن تنقطع على تاريخها الماضي الممتد لأكثر من (60) سنة، وهو ما سماه "رشيد شريت" بالدولة التاريخية. التي اعتادت أن تأمر ولا تسأل عما تفعل، وعلى الشعوب أن تطيع ولا تتكلم، فدور المجتمع هنا ينحصر في تكييف نفسه مع ممارسات السلطة وسياساتها وليس العكس.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن ثمة حقيقة أساسية لمستقبل الامن الإنساني بالبلدان المغاربية بوجه عام أن الفرد ليس صاحب الالوية في انجازات وقرارات السلطة بمعنى أن إدراك مفهومه لدى اصحاب القرار لم يتخطى الاطار الشكلي المظهري الاستعراضي كتعددية صورية، انتخابات جوفاء، الصحافة الموجهة رغم إقرار بعض الدساتير المغاربية الأخذ بحقوق الإنسان خاصة الحقوق والحريات

1 محمد المساوي، حقوق الانسان في الدساتير العربية الجديدة وسؤال دولة الحق والقانون المغرب وتونس ومصر نموذجا. لمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص ص 26–27.

2 المرجع السابق، ص 27.

الأساسية المواطنين. الأمر الذي يثير الانتباه نحو الأمن الشخصي كأحد أهم متطلبات تحقيق الأمن الإنساني.

الخاتمة

لقد كشفت التحولات الموالية للحراك الشعبي الذي عرفته الدول المغاربية منذ نهاية 2010، أن البيئة الداخلية للدول المغاربية تواجه مخاطر أمنية كبيرة ومعقدة كان لها بالغ الأثر على واقع الأمن الإنساني بها. حيث دخلت دول المغرب العربي خلالها في أزمة متعددة الأبعاد الأمنية، السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، إذ لم تعد تمس الدولة فقط، بل تعدتها إلى الفرد والمجتمع، وهو ما يمكن أن نستشفه من خلال الاستنتاجات التالية:

1 غياب الأمن السياسي الذي يضمن توفر مساحة للعمل المشترك بين الدولة والمجتمع من أجل هدف مشترك ألا وهو خدمة الإنسان . الامر الذي جعل مفهوم الأمن حبيس طبيعة الأنظمة السياسية، ما أدى بدوره إلى تجذر اللامبالاة اتجاه فكرة الأمن الإنساني.

2 تؤكد الدراسة أن مسألة الأمن الإنساني بدول المغرب العربي لا تتعلق بالحقوق والحريات والبقاء على قيد الحياة فقط، بل تتعدى ذلك لانعدام مؤسسات فاعلة تتحمل المسؤولية تجاه رأس المال البشري في ظل الصراع السياسي ومحدودية البرامج.وغياب الركائز التنموية بالدول المغاربية.

3 يقتصر الفكر التنموي بالدول المغاربية على الجانب الكمي دون النوعي، الأمر الذي زاد من تراجع الأداء الحكومي نجم عنه ظهور خلل في الأمن المجتمعي.

وتدلل الدراسة أن مفهوم الأمن الإنساني بدول المغرب العربي، خاصة بعد الحراك الذي عاشته بعض الدول المغاربية كليبيا وتونس، وكان له ارتداد على دول أخرى كالمغرب وموريتانيا والجزائر، بالقول أن الأمن الإنساني لازال رهن فشل أو نجاح الأنظمة السياسية في تلبية التوقعات والمطالب الأساسية لمواطنيها. بما يضمن خلق ديناميكية أمنيه تحافظ على الأمن الشامل للدول المغاربية، الذي يمثل الأمن الإنساني جزء منه ولتحقيق ذلك نقترح اتخاذ بعض الإجراءات أولا، ومن أهمها نذكر:

1 الأخذ بمبدأ الحوار عوض الإقصاء والتهميش، وما يتركه ذلك من أثار إجابيه على مستوى البعد السياسي العملي، والبعد الاجتماعي الإنساني.

2 تفعيل الأليات المؤسسية والقانونية والسياسية المتاحة وتنظيمها، لخلق أرضية قانونية مرنة لمواجهة التحديات الهيكلية والبنيوية، وتسمح باتخاذ سياسات أمنية أكثر تكاملا، ما يعني تعزيز وحماية الامن الشخصي للموطنين.

3 إنشاء مراكز بحث متخصصة للدراسات الأكاديمية والاستشرافية تعمل على توفير المعلومات وتوظيفها واستثمارها بما يحقق الأمن والاستقرار في عالم سريع التغير، كما أنها توفر أدوات تحليل وصياغة مقاربات جديدة على المستوى النظري والميداني.

4 إصلاح القطاع الأمني، وذلك من خلال إعادة بناء قوات مهنية ذات كفاءة عالية حيث تؤكد التجارب المختلفة أن الجانب المهني والتقني للمؤسسات الأمنية مهم جدا للتصدي للمخاطر وكشفها في وقت مبكرا. والأهم من ذلك البعد المجتمعي للمؤسسات الأمنية الذي يضفي عامل الشرعية على الأنشطة الأمنية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. طارق متري وآخرون التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011. دار شرق الكتاب لبنان، 2016.
2. علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي في العقد القادم. منتدى الفكر العربي، عمان، 1986.
3. محمد المساوي، حقوق الانسان في الدساتير العربية الجديدة وسؤال دولة الحق والقانون المغرب وتونس ومصر نموذجا. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018.
4. مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2005.
5. أيمن عبد المعطي، العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، روافد للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
6. جواد الحمد(محرر)، مطالب الثورات العربية والتدخل الاجنبي، مركز دراسات الشرق الاوسط عمان، 2011.
7. نجدت صبر ئاكرة يى، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية. دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان ، د ت ن.

8. محمد جمال مظلوم، الامن غير التقليدي. جامعة نايف للدراسات الأمنية، الرياض، 2012.

ثانيا: الدوريات

1. أوليفيه روا، التغيير في الوطن العربي، العدد37، مجلة التفاهم، مؤسسة عمان للنشر الصحافة 2012.
2. حسن علي الحاج أحمد، أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية، في: الأمن والديمقراطية في السودان المجلة العربية للعلوم السياسية، دراسات الوحدة العربية، العدد 22، 2009.
3. حسن محمد الظاهر محمد، الأمن القومي العربي. مجلة شؤون عربية، العدد 74، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1993.
4. رجب سعد طه، الثوابت والخطوط الحمراء ثقوب في ثوب الإصلاح المغربي. مجلة سواسية العدد79، مركز القاهرة لحقوق الإنسان القاهرة، 2007.
5. عزمي بشارة، الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظرية. مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد 22، سبتمبر 2016.
6. مبروك ساحلي، الاصلاح السياسي في دول شمال افريقيا دراسة حالة (تونس الجزائر المغرب). تحليل، العدد 255، مركز دراسات الشرق الاوسط، تركيا، 2018.

ثالثا: التقارير

1. بيدرو كونسيساو، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين تقرير التنمية البشرية لعام 2019 (لمحة عامة)، برنامج الانمائي للأمم المتحدة، ددن، 2019.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017. الإمارات العربية المتحدة، 2017.
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018. الإمارات العربية المتحدة، 2018.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019. الإمارات العربية المتحدة، 2019.
5. محسن عوض (وآخرون)، حقوق الانسان في الوطن العربي. تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2016.
6. محسن عوض (وآخرون)، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2018.
7. محسن عوض (وآخرون)، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2015.

8. محسن عوض (وآخرون)، مشهد التغيير في الوطن العربي ثلاثون شهرا من الاعصار، المنظمة العربية لحقوق الإنسان (2011–2013)، القاهرة، 2013.
9. النقابة الوطنية للصحافة المغربية، التقرير السنوي لحرية الصحافة 03 ماي 2016 – 15 نوفمبر 2017، الرباط 2017/11/15 على الرابط: تاريخ الاطلاع: 2020/09/26. https://bit.ly/3npzFKp
10. يحي شقير(وآخرون)، التقرير السنوي الثالث: الحريات الصحفية في البلدان العربية. مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان الأردن، 2007.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. جمال حمود، الفلسفة في العالم العربي بين مطالب التغيير ومصاعب الواقع، مركز آفاق للدراسات والبحوث، تاريخ النشر 2013/02/7، تاريخ الاطلاع 2020/07/20. الرابط: https://aafaqcenter.co/index.php/post/1623
2. ماهر القدارات، موجة الثورات العربية الثانية ومطلب دولة المواطنة. المركز الديمقراطي العربي 2019/11/09، تاريخ الاطلاع 2020/07/20. الرابط: https://democraticac.de/?p=63371
3. محمد الراجي، خمسة أعوام على الربيع العربي: إنجازاته وإخفاقاته ومستقبله. مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: تاريخ الاطلاع 2018/07/20.

https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/02/201621375550300299.html

المراجع بالأجنبية

Books

1. Carsten Jensen, Developments in Civil-Military relations in the Middle East. Royal Danish Defence College, Copenhagen, september 2008.
2. Sadako Ogata, State Security Human Security, UN House, Tokyo, 12 December 2001.

Articles

1. David A. Baldwin, The concept of security. Review of international Studies, Volume 23 Issue 1 British International Studies Association, January 1997.
2. Czesław Mesjasz, Security as an analytical concept. Paper presented at the 5th Pan-European conference on International Relations, in The Hague, 9-11 September 2004.
3. Kanti Bajpai, Human Security: Concept and Measurement. Kroc Institute Occasional Paper 19: OP: One, August 2000.

Reports

1. Jennifer Dunham, Press Freedom in 2015: The Battle for the Dominant Message. Freedom House United States of America, April 2016.
2. UNDP, Human Development Report 1994, Oxford University Press, New York, 1994.
3. UNDP, Globalization With a Human Face. Human Development Report 1999. New York Oxford University Press, 1999.
4. CHS, Human Security Now. The Final Report of the CHS. New York: CHS, 2003.